*باحثة، تركيا

EU Policies in the Face of Illegal Migration and their Impact on Political Stability in Africa Case study of Sudan

SALMA MOHAMED MUSA HAMAD *

*Researcher, Türkiye

رؤيـــة تركيـــة
2023-(1/13)
135 - 152

DOI:10.36360/1560-012-004-009

تُعَدّ مكافحة الهجرة غير الشرعية أحد التحديات الرئيسة التي تواجه العديد من الدول في إفريقيا والعالم، وتمثّل تحديًا يتجاوز البعد الجغرافي للدول، فيتعداه إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وله تأثير مباشر في الاستقرار السياسي بالمنطقة. يأتي دور الاتحاد الأوروبي بوصفه جهة دولية تؤدّي دورًا بارزًا في هذا السياق من خلال تبنيه سياسات وإجراءات لمكافحة الهجرة غير الشرعية. يهدف هذا البحث إلى تقديم تحليل نقدي لتأثير سياسات الاتحاد الأوروبي بمجال مكافحة الهجرة غير الشرعية في الاستقرار السياسي في إفريقيا بشكل عام، مع التركيز على السودان نموذجًا بوصفه دولة ذات أهمية كبيرة في مجال ضبط الهجرة غير الشرعية ومكافحتها. يعتمد هذا التحليل على منهج أكاديمي شامل لفحص تأثير سياسات الاتحاد الأوروبي في السودان، كما يتضمن تحليل الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وتداعيات هذه السياسات على استقرار السودان، وعلى الديناميات الإقليمية والعلاقات الدولية للسودان. هذا التحليل يهدف إلى توفير فهم عميق وتحليلي للعلاقة المعقدة بين الهجرة غير الشرعية والاستقرار السياسي في إفريقيا، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الدروس التي يمكن استخلاصها من تجربة السودان كدراسة حالة عن الهجرة غير الشرعية في إفريقيا.

غلأ ف ل ف ب

لا ترتبط الهجرة بشكل عام باتجاه جغرافي معين رغم أن السمة الغالبة عليها في السنوات الأخيرة هي الهجرة إلى دول الشمال من الجنوب ومن الشرق نحو الغرب، وإنما ترتبط بشكل أساسي بعامل واضح هو الانتقال من مناطق الفقر واللااستقرار نحو الأماكن الأكثر استقرارًا ورفاهًا. وعلى هذا الأساس تتصدر قارة إفريقيا المرتبة الأولى من حيث عدد المهاجرين وفقًا لأحدث الإحصائيات. إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن الهجرة في إفريقيا هي أوّلاً وقبل كل شيء داخل القارة. وأن معدلات الهجرة خارج القارة هي الأدنى بين جميع مناطق العالم، ولذلك عدة أسباب أبرزها هو أن نسبة % من الأفارقة ليست لديهم الرغبة أصلا في الهجرة إلى خارج إفريقيا. وبحسب الإحصائيات يشكل المهاجرون الأفارقة ما نسبته % فقط من إجمالي المهاجرين في العالم مقارنة بـ % من آسيا و % من أوروبا.

تتعدد عوامل الهجرة وأسبابها في إفريقيا إلا أن للعامل التاريخي الدور الأبرز فيها، فالاستعمار الذي شهدته القارة يُعَدّ السبب الرئيس لظاهرة الهجرة؛ إذ قامت السلطات الاستعمارية برسم سياسات تهدف إلى تشكيل هياكل سلطوية وسياسات تمييزية استنادًا

إلى العوامل العرقية والثقافية، وهذا أدى إلى تكون هويات معقدة ومتنوعة بين الشعوب المحلية. هذا التلاعب بالهويات كان له دور كبير في عدم الاستقرار والاندماج في بعض المجتمعات الإفريقية حيث يمكن أن تشكل الهويات المنقسمة والصراعات الثقافية والعرقية عوامل دافعة للهجرة.

تاريخيًّا، أدّت القوى الاستعمارية الأوروبية دورًا مركزيًّا في إعادة تشكيل الحدود والهياكل السياسية لدول إفريقيا. إذ فرضت حدودًا اصطناعية غالبًا ما تجاوزت الهويات العرقية أو القبلية أو الإقليمية، وهذا أسفر عن تداعيات طويلة الأمد على استقرار السياسة وتكوين الهويات. استمر هذا الإرث الاستعماري في التأثير في المشهد السياسي في العديد من الدول الإفريقية، كما أن الاستغلال الاقتصادي ونهب الموارد والاستيلاء على الأراضي من السكان الأصليين وتحويلها إلى ملكية الاستعمار ومن ثَمّ فقدهم لمصادرهم التقليدية للعيش والزراعة دفع- بالكثيرين منهم نحو الفقر والأمية، ومن هنا جعلهم عرضة للهجرة. وبالمثل، شكل التفاوت في الثروة والتنمية بين الدول الأوروبية والإفريقية عاملاً دافعًا وراء الهجرة، حيث يسعى الأفراد والمجتمعات إلى البحث عن فرص وسبل عيش أفضل في أوروبا، وهذا ما أشار إليه فانون في دراسته عن علاقة الهجرة بالسياسات الاستعمارية، حيث ذكر أن الهجرة غالبًا ما تكون رد فعل على التفاوتات الاقتصادية بين البلدان التي يمكن أن تكون نتيجة للسياسات الاستعمارية.

وبذلك يمكن عدّ السياسات التي تبناها الاتحاد الأوروبي من أجل مكافحة الحد من الهجرة غير الشرعية مثل مراقبة الحدود واتفاقيات إعادة المهاجرين غير الشرعيين استمرارًا للديناميات السلطوية التاريخية المؤسسة خلال الاستعمار من خلال تصوير المهاجرين الأفارقة على أنّهم مهدِّدون للأمن بدلاً من رؤيتهم أفرادًا يبحثون عن مأوى أكثر أمنًا، أو لتحقيق وضع اقتصادي أفضل. فبالرغم من أن أوروبا ترى أن الغرض من هذه السياسات هو تحقيق الأمن الوطني لبلدانها عن طريق الحد من الهجرة غير الشرعية إلا أن تطبيقها لهذه السياسات يسبب ضررًا في الطرف الإفريقي، ويزيد من التوترات في المنطقة كما ستوضحها هذه الدراسة.

ف ب ة كلأ لأ ة ل

تترك الهجرة غير الشرعية تأثيرات واضحة في الدول الإفريقية وأوروبا على حد سواء. فيما يتعلق بالدول الإفريقية تؤدي هذه الظاهرة إلى تدفق المهاجرين ذوي المهارات العالية نحو أوروبا فيما يعرف بـ»هجرة العقول» وهذا يترك أثرًا سلبيًّا في التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في هذه الدول. فمن الناحية الاقتصادية، غالبًا ما تؤدي

الهجرة غير الشرعية إلى فقدان العمال المهرة في الدول الإفريقية، وهذا يعرقل التدفق الاقتصادي للتنمية، ويقيد إمكانية النمو في هذه الدول . ومن الناحية الاجتماعية، فالهجرة لها التأثير الاجتماعي والأسري؛ إذ غالبًا ما يتم انفصال الأسر جغرافيًّا بسبب الهجرة غير الشرعية، وهذا يؤدي إلى ضغوط اجتماعية وعاطفية داخل المجتمعات الإفريقية . وسياسيًّا قد تكون الهجرة سببًا في عدم الاستقرار السياسي، حيث يمكن أن يسهم فقدان الأفراد الشبان والمهرة في الاستقرار السياسي في الدول الإفريقية، إذ هم الذين كان من الممكن أن يؤدّوا دورًا حاسمًا في بناء الدولة والحكم . أمّا على الصعيد الأوروبي فتواجه أوروبا تحديات متعلقة بإدماج المهاجرين غير الشرعيين في أسواق العمل والمجتمعات الأوروبية، وهذا يؤثر في نظم الرعاية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي والرأي العام . بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يثير تدفق المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود مخاوف في كل من إفريقيا وأوروبا، ومن ذلك المشاركة المحتملة في أنشطة إجرامية وإرهابية .

ة ب ل لأ ف بفلأ ف ب لملأ غ
فلأ لأ ب ل ل ف ب

كانت السياسة الأوروبية تعتمد على الأسلوب الردعي لمحاربة الهجرة غير الشرعية، وتقترح عادة في العهود التي توقعها مع الدولة الجارة التي يرحل منها المهاجرون أن تجري إعادتهم إليها وإقامة مراكز احتجاز لهم فيها، ولكن مع مرور الزمن وإخفاق أغلب السياسات الردعية التي طبقتها تراجعت عن هذه الوجهة، وأصبحت تميل أكثر إلى البحث عن حلول مشتركة ليست رادعة فقط، بل معالجة وواقية أيضًا. لذلك سعت إلى التعاون مع بعض الدول التي تُعَدّ مناطق عبور أساسية للمهاجرين وركزت بشكل أساسي على الدول المغاربية ودول إفريقيا جنوب الصحراء؛ بالنظر إلى الكم الهائل من المهاجرين الذين يصلون سنويًّا إلى أوروبا من هذه الأقاليم . من بين أبرز السياسات التي اتبعتها دول الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية:

فلأ لأ ة

أصبح التشديد على مراقبة الحدود وتعزيزها في أوروبا للسيطرة على الهجرة غير الشرعية، وبخاصة من الدول الإفريقية– جزءًا مهمًّا من الإستراتيجيات التي يتبعها الاتحاد الأوروبي من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية. فمن أجل حماية حدودها من تدفقات المهاجرين غير الشرعيين، شرعت دول الاتحاد الأوروبي في تعزيز قدراتها على مراقبة الحدود عبر وسائل مختلفة، كالاستعانة بنظام مراقبة الحدود الأوروبي EUROSUR الذي يعمل على تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بين دول الاتحاد الأوروبي وهذا

يمكنهم من مشاركة المعلومات بفعالية والاستجابة السريعة للتهديدات والأنشطة غير القانونية عبر الحدود، بما في ذلك الهجرة غير الشرعية. وعلى غرار ذلك، يعمل استخدام الأقمار الصناعية والرادارات وأنظمة الرصد والمراقبة الأخرى في إعداد تقارير عن هذه النشاطات، مما يمكن الاتحاد الأوروبي من التصدي للتهديدات المحتملة، بما في ذلك الهجرة غير الشرعية، وضمان سلامة المهاجرين عند محاولتهم عبور الحدود . تؤثر مراقبة الحدود بشكل واضح في ديناميات الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا من خلال تعزيز قدرات مراقبة الحدود في الاتحاد الأوروبي بحيث يصبح من الأصعب على المهاجرين العبور إلى أوروبا بطرق غير قانونية خاصة وأن نظام EUROSUR يعمل على اكتشاف طرق الهجرة غير الشرعية وأنشطة تهريب البشر والاتجار بالبشر

ومن أجل التعامل مع الهجرة غير الشرعية عبر البحر قام الاتحاد الأوروبي بتنفيذ العديد من العمليات بالتعاون مع الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل المعروفة اختصارًا باسم (فرونتكس) FRONTEX مثل عملية تريتون التي جرى إطلاقها في نوفمبر ، تحت إشراف الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (فرونتكس) ، والهدف الرئيس للعملية هو تعزيز السلامة والأمن في الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، بشكل خاص في مناطق البحر الأبيض المتوسط الوسطى. تتضمن أنشطة عملية تريتون مراقبة الحدود، والقيام بعمليات بحث وإنقاذ المهاجرين واللاجئين الذين يخاطرون بحياتهم في رحلاتهم عبر البحر. وكذلك عملية صوفيا وهي عملية جرى تنفيذها في عام بالتعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بهدف مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط. كانت هذه العملية تستند إلى تنفيذ مهمة بحرية تابعة للاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط الوسطى، وهي منطقة تُعَدّ معبرًا رئيسًا للمهاجرين واللاجئين الذين يحاولون الوصول إلى السواحل الأوروبية عبر البحر. وعلى مرّ السنوات، شهدت عملية صوفيا تطورات وتعديلات في إستراتيجيتها وأهدافها. حيث بدأت العملية بالتركيز على إجراء عمليات إنقاذ بحري للمهاجرين واللاجئين الذين يجري العثور عليهم في عرض البحر ونقلهم إلى الموانئ الآمنة. وبالإضافة إلى عمليات الإنقاذ البحري قامت عملية صوفيا بمهمة استخبارية متمثلة في تجميع معلومات استخباراتية حول منظمات تهريب المهاجرين وشبكات الجريمة المنظمة التي تدير عمليات الهجرة غير الشرعية. وجرى تصعيد الجهود لمحاربة هذه الشبكات والعمل على قطع مسارات التهريب . لكن رغم تصريح الاتحاد الأوروبي

بأن الهدف من هذه العمليات والسياسات هو اكتشاف الهجرة غير الشرعية ومكافحتها، والإسهام في إنقاذ أرواح المهاجرين، إلا أنّها لم تفلح في ثني المهاجرين عن قرار العبور نحو أوروبا، بل على العكس من ذلك، أسهمت هذه العمليات في مضاعفة سعيهم إلى إيجاد طرق بديلة تمكنهم من الدخول إلى أوروبا، وهذه الطرق تكون في الغالب أكثر خطرًا، وكثيرًا ما تجعلهم عرضة لاستغلال شبكات التهريب. صحيح أن هناك انخفاضًا في عدد المهاجرين الذين نجحوا في عبورهم نحو أوروبا، ولكن بالمقابل هناك زيادة في معدلات الوفاة حيث تشير الإحصائيات إلى أن «واحدًا من بين كل تسعة وأربعين مهاجرًا يموت في طريقه إلى أوروبا» . كما أن هذه العمليات كانت قد واجهت فضائح تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، إذ ظهرت تقارير زعمت تورط موظفي فرونتكس في عمليات غير قانونية لطرد المهاجرين على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وهذا أثار تساؤلات حول مسؤولية الوكالة ومدى امتثالها للقانون الدولي . على سبيل المثال، في أثناء تلك العمليات، تصنف السلطات التنفيذية باستمرار السكان المهاجرين على أنهم «مهاجرون غير شرعيين» حتى قبل دخولهم إلى أراضي الاتحاد الأوروبي بغض النظر عن إمكانية أن يكونوا طالبي لجوء أو لاجئين، وقد أثارت هذه الحوادث جدلاً بشأن التوازن بين مراقبة الحدود والالتزام بالقيم الإنسانية، وهو ما شكل ضغطًا على سياسات الاتحاد الأوروبي وعمليات فرونتكس. وبالإضافة إلى ذلك، فإن واقع استعانة الاتحاد الأوروبي في عملياته في البحر الابيض المتوسط بمعدات وتقنيات جرى تصميمها على غرار التجهيزات العسكرية مثل الأقمار الصناعية والمركبات والطائرات بدون طيار بالإضافة إلى التقارير الاستخبارية- كل هذه المسائل أثار تساؤلات حول إشكالية سيادة الدولة في إفريقيا.

ومن جهة أخرى، قام الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع دول شمال إفريقيا مثل ليبيا وتونس بمنع المهاجرين من الوصول إلى السواحل الأوروبية عبر البحر الأبيض المتوسط من خلال تزويد هذه الدول بالدعم المالي واللوجستي لتعزيز مراقبة حدودها واعتراض السفن التي تحمل المهاجرين ونجد أيضًا من خلال تبادل المعلومات والبيانات الاستخباراتية لتعزيز الأمن الحدودي أنه قد أفرز نتائج سلبية على الاستقرار في هذه الدول. ففي ليبيا مثلاً في فترة معمر القذافي كان النظام الليبي يعمل على كبح تدفق المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود الليبية نحو أوروبا، وقام بالفعل بالتوقيع على اتفاقيات مع دول الاتحاد الأوروبي للتحكم في التدفق. على سبيل المثال، وقع اتفاقًا مع إيطاليا في عام ينص على تقديم الدعم المالي والسياسي للقذافي مقابل مساعدته في منع المهاجرين من العبور إلى إيطاليا . وبعد سقوط نظام القذافي في عام تغيرت الأوضاع بشكل كبير حيث أصبحت الحكومة الليبية المنقسمة

إلى حكومتين متنافستين في شرق وغرب البلاد، تمتلك صلاحيات محدودة في مراقبة الحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وأصبحت ليبيا في حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، وهذا أدى إلى زيادة تدفق المهاجرين غير الشرعيين من ليبيا إلى أوروبا، وتحولت إلى نقطة تجمع رئيسة للمهاجرين غير الشرعيين الذين يسعون للوصول إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، وازدهرت التجارة بالبشر حيث استغلت الجماعات المسلحة والعصابات هذه الحالة الفوضوية للربح من خلال تهريب واستغلال المهاجرين. ومن هنا زادت حوادث الغرق والانتهاكات ضد المهاجرين في رحلاتهم نحو أوروبا. وللتصدي لهذا التحدي، قام الاتحاد الأوروبي بدعم خفر السواحل الليبي ، وهو الجهاز المسؤول عن مراقبة السواحل ومكافحة العمليات غير الشرعية من خلال توفير التدريب والمعدات، قام الاتحاد الأوروبي بتمكين خفر السواحل الليبي من زيادة فعاليته في منع المهاجرين غير الشرعيين من تحقيق أهدافهم. وقد أسهم هذا التعاون في تقليل تدفق المهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط، الذي يُعَدّ من أكبر التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي. إلا أن تعامل ليبيا غير الإنساني مع المهاجرين واحتجازهم في أماكن شديدة الاكتظاظ وفي ظروف لا إنسانية في مراكز الاحتجاز، أدى إلى إدانات دولية وانتهاكات لحقوق الإنسان وقد أثارت هذه الممارسات مخاوف بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. وأشعل هذا

الوضع التوترات السياسية وعدم الاستقرار داخل ليبيا، فضلاً عن الخلافات الدبلوماسية مع الدول الأوروبية حول المسؤولية عن المهاجرين. وحصل الأمر نفس مع تونس التي قامت أيضًا مدفوعة بضغوطات من الاتحاد الأوروبي بزيادة جهود مراقبة حدودها، وبخاصة على طول حدودها مع ليبيا. وقد آتت هذه التدابير أكلها من ناحية تقليل تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا عبر تونس، إلا أن ظهور تقارير عن اعتراض المهاجرين عند الحدود وإعادتهم بالقوة إلى ليبيا، حيث يواجهون ظروفًا صعبة وسوء معاملة أثارت مخاوف بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، وهذا دفع بالنقّاد من منظمات الإغاثة والمدافعين عن حقوق المهاجرين إلى التعبير عن انتقاداتهم لهذه السياسات. ومن جهة اخرى قام المغرب بتكثيف جهود مراقبة حدوده بشكل كبير، خصوصًا على طول حدوده البحرية مع إسبانيا. لكن على الرغم من أن هذه التدابير أدت إلى تقليل عدد محاولات العبور الناجحة إلى إسبانيا، إلا أنها دفعت المهاجرين إلى البحث عن مسارات أكثر خطورة، مثل محاولة عبور المحيط الأطلسي رغم خطورته. هذا التحول أدى إلى زيادة عدد وفيات المهاجرين في البحر، وهذا يسلط الضوء على العواقب غير المباشرة لسياسات مراقبة الحدود وفي النيجر التي تُعَدّ دولة عبور مهمّة للمهاجرين في طريقهم إلى شمال إفريقيا وأوروبا، جرى تعزيز مراقبة الحدود استجابةً للضغوط الأوروبية. وقد أسهم التعاون بين النيجر والاتحاد الأوروبي في قمع شبكات تهريب البشر، ممّا أدى إلى تقليل تدفق المهاجرين عبر أراضيها . لكن كان لهذا التعاون تبعات معقدة، إذ لم يقتصر على النتائج المباشرة. ففي حين حققت إجراءات مراقبة الحدود هدفها في عرقلة شبكات التهريب، إلا أنها أيضًا زادت من التوترات مع المجتمعات المحلية التي اعتمدت لفترة طويلة على التهريب مصدرًا أساسيًّا للدخل. فبالنسبة للعديد من هذه المجتمعات، لم يكن التورط في التهريب مُحرضًا بالنية الجنائية، بل كان بسبب الضرورة الاقتصادية . أدى قمع التهريب هذا إلى اضطراب مصادر رزقهم، وهذا أدى إلى صعوبات اقتصادية واحتقان اجتماعي. وقد تؤدي الصعوبات الاقتصادية واضطراب الوضع الاجتماعي إلى تقويض الثقة بالحكومة، وتكوين مظاهرات أو اضطرابات؛ لذا نجد أنه بينما تهدف الضغوط الأوروبية وتعزيز مراقبة الحدود إلى التقليل من عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا يمكن أن تؤدي عواقبها غير المقصودة على المجتمعات المحلية إلى خلق تحديات جديدة للاستقرار السياسي في النيجر

وفي هذا السياق، يصبح من الواضح أن تأثير تعزيز مراقبة الحدود في الاستقرار السياسي في الدول الإفريقية هو أمر معقد، يعتمد على مجموعة متنوعة من العوامل، ومن ذلك الاقتصاد المحلي والديناميات الاجتماعية وقدرة الحكومة على إدارة هذا التحول. ففي بعض الأحيان، يمكن أن تسبب سياسات مراقبة الحدود وترحيل المهاجرين توترات سياسية داخلية في الدول الإفريقية. قد تثير هذه السياسات تساؤلات حول سيادة الدولة

وحقوق الإنسان، وهذا يؤدي إلى احتجاجات واضطرابات. يجب على صانعي السياسات النظر بعناية في هذه التعقيدات عند تنفيذ مثل هذه الإجراءات؛ لتجنب تفاقم عدم الاستقرار السياسي. كما أن التركيز الكبير على مراقبة الحدود يؤدي إلى تحويل الانتباه عن الأسباب الجذرية إلى عدم الاستقرار في إفريقيا. ومن خلال الأولوية الممنوحة لمراقبة الحدود وتدابير الأمن قد يتجاهل الاتحاد الأوروبي العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تسهم في الهجرة غير الشرعية. وتجاهل هذه القضايا الأساسية يمكن أن يعيد تصاعد عدم الاستقرار وزيادة ضغوط الهجرة.

الأفق

تمثل اتفاقيات الإعادة بين الاتحاد الأوروبي ودول إفريقية مثل تونس والمغرب ونيجيريا والسنغال وغيرها جزءًا أساسيًّا من إستراتيجية الاتحاد لمعالجة الهجرة غير الشرعية. والهدف الذي يسعى إليه الاتحاد الأوروبي من هذه الاتفاقيات تنظيم عمليات الإعادة بشكل قانوني وآمن، ومن ثَمّ تقليل عدد المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا، وردع المهاجرين المحتملين وإظهار التزامه بفرض قوانين الهجرة إلا أن هذه الاتفاقيات تكتنفها تحديات عدة بعضها مرتبط بحماية حقوق الإنسان وأخرى متعلقة بالتعقيدات القانونية والإدارية. فكثيرًا ما تشكل ظروف الاحتجاز والوصول إلى التمثيل القانوني ومنع الإعادة إلى البلدان الأصلية قلقًا حول ضمان حقوق الإنسان بالنسبة للمهاجرين.
إن هذه المسألة تتطلب تنسيقًا للأطر القانونية الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ووجود إجراءات واضحة لعمليات العودة، ومعالجة حالات عديمي الجنسية، وما إلى ذلك. كما أن مسألة إعادة اندماج الأشخاص المعادين اجتماعيًّا واقتصاديًّا تشكل تحدّيًا آخر يتطلب حلاًّ للمسألة من جذورها، مثل البطالة والفقر وعدم الاستقرار السياسي. على الرغم من أن هذه الاتفاقيات وُضِعت من أجل تسهيل إعادة المهاجرين غير الشرعيين من أوروبا إلى بلدانهم في إفريقيا من أجل تحقيق الأمن الوطني ومكافحة الهجرة غير الشرعية- إلا أن الآثار غير المقصودة من هذه السياسة تستحق دراسة دقيقة؛ لأنها تسهم بشكل غير مباشر في زعزعة الاستقرار السياسي في الدول الإفريقية. حيث يقع على عاهل تلك الدول استقبال هؤلاء المعادين والتعامل معهم، وهم في غالبية الأمر أفراد مهمشون من محدودي الدخل. يمكن أن يتسبب هذا الأمر في ضغوط على المجتمعات المحلية وموارد تلك الدول، خصوصًا أنها بالأساس مجتمعات فقيرة ترتفع فيها معدلات الفقر، وتكثر فيها الصراعات. من الممكن أن تتسبب إعادة المهاجرين غير الشرعيين في حدوث احتجاجات اجتماعية أو نزاعات خاصة في المناطق التي تواجه بالفعل تحديات سياسية واقتصادية. كما تثير مخاوف بانتهاك حقوق الإنسان خصوصًا فيما يتعلق بمعاملة

المهاجرين عند العودة، وهذا قد يؤثر في العلاقات الدبلوماسية. أضف إلى ذلك الآثار الاقتصادية الناتجة عن إعادة إدماج العائدين في الاقتصادات الإفريقية المنهكة أصلاً، حيث تستمر مشكلة البطالة والتفاوت، وهذه الأمور كلها قد تزيد من عدم الاستقرار السياسي إذا لم يجرِ التعامل مع هذه المشكلات بشكل مناسب.

بشكل عام تظهر اتفاقيات الإعادة بين الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية تحديات وتعقيدات كثيرة تتعلق بحقوق الإنسان، ودور قوات الأمن، ونقص القنوات القانونية للهجرة العمالية إلى أوروبا. تبدو هذه الاتفاقيات أنها تفضل الجانب الأمني على حقوق الإنسان وتتجاهل الآثار الاقتصادية الأوسع نطاقًا لقيود الهجرة العمالية، وهو ما يترك إفريقيا عالقة بين سياسات الاتحاد الأوروبي وسعيها الخاص للتنمية.

لأ ة لـ لـ لأ ف بفلأ ف ب لـ
فلأ لأ ب لـ لـلأ قـ لأا

يُعَدّ سعي الاتحاد الأوروبي إلى التعاون مع عدة دول إفريقية في موضوع مكافحة الهجرة الشرعية جزءًا من إستراتيجيته للحد من تدفقات المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا. ويشمل هذا التعاون تفاوضًا حول اتفاقيات مع تلك الدول على تكثيف جهودها في منع الهجرة غير الشرعية، وتعزيز السيطرة على حدودها، وعادة ما تتضمن تلك الاتفاقيات مزايا مالية واتفاقيات تجارية مقابل هذا التعاون. ويأتي السودان في مقدمة هذه الدول التي جرى التعامل معها في هذا المجال؛ نظرًا لأهميته الكبرى في موضوع مكافحة الهجرة غير الشرعية؛ لعدة عوامل أهمها: الموقع الجغرافي الإستراتيجي للسودان في شمال شرق إفريقيا بحدوده الطويلة المتشعبة التي يسهل اختراقها بسبب التضاريس مع دولتي الشمال مصر وليبيا اللتين تشهدان تدفقًا كبيرًا للمهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا، ومع دول متأثرة بالنزاعات، كدولة تشاد من الغرب، ودولة جنوب السودان من الجنوب، حيث تشهد كلتاهما نزاعات داخلية وصراعات مسلحة. كل ذلك عوامل جعلت من السودان دولة عبور رئيسة للمهاجرين الذين يحاولون الفرار من تلك الصراعات من البلدان المجاورة، مثل إريتريا وإثيوبيا والصومال نحو مصر وليبيا، حيث ينطلقون منها إلى أوروبا. كما يُعَدّ السودان أيضًا بلدًا مصدّرًا ووجهة للمهاجرين غير الشرعيين؛ إذ ينطلق بعض المهاجرين من السودان نحو أوروبا ودول أخرى، بينما يبحث آخرون عن اللجوء داخل السودان؛ نتيجة الصراعات والأزمات في دول مجاورة. وتشير بعض التقديرات إلى أن حوالي مليون مهاجر متوقّع وصولهم إلى أوروبا خلال الـ سنة القادمة ما لم تتخذ الحكومات المعنية في الدول الإفريقية (مثل السودان وليبيا...)

والدول المستضيفة في أوروبا إجراءات للتصدي لهذا الأمر . وعدد كبير من هؤلاء الأشخاص من المهاجرين من إفريقيا إلى أوروبا عبر السودان وليبيا. ففي كل شهر يعبر الآلاف من الأشخاص من إريتريا وإثيوبيا الحدود إلى الأراضي السودانية في طريقهم إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط. حتى منتصف عام ، تقدر الأمم المتحدة أن حوالي أربعة ملايين شخص كانوا يتنقلون في المنطقة، حيث يأتون من الصومال وإريتريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية إفريقيا الوسطى باتجاه الخرطوم، ثم يتجهون نحو ليبيا وعبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا. يستضيف السودان أيضًا حوالي , لاجئ من جنوب السودان وصلوا منذ اندلاع النزاع في جنوب السودان في ديسمبر . وكذلك حوالي , لاجئ سوري. فالإدارة الضعيفة للحدود المفتوحة تعني أن تدفق المهاجرين إلى أوروبا قد يستمر دون عوائق. لذا فإن الاتحاد الأوروبي مهتم بالتعاون مع السودان من أجل الحد من الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أراضيها. وقد بدأ هذا التعاون بين الاتحاد الأوروبي والحكومة السودانية منذ عام وذلك في أثناء فترة موجات الهجرة الكبيرة التي كانت تتعرض لها أوروبا في ذلك الوقت. أخذ التعاون أشكالاً متنوعة، مثل تقديم الدعم المالي واللوجستي. بلغ هذا التعاون أَوْجَه في ما يُسمَّى بـ«عملية الخرطوم» التي تركز أساسًا على منع ومكافحة

تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر عن طريق تعاون بلدان المنشأ والعبور والمقصد حيث قام الاتحاد الأوروبي بإنفاق ملايين الدولارات على أمل التعاون لوقف الهجرة غير الشرعية. وتم تعزيز هذا التعاون يبشكل أكبر في إبريل من عام عندما أعلن الاتحاد الأوروبي عن حزمة مساعدات تنموية بقيمة مليون يورو للسودان. تهدف هذه المساعدات إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والهجرة غير الشرعية والنزوح في شرق السودان ودارفور وولاية جنوب كردفان والنيل الأزرق مع التركيز على الصحة والأمن الغذائي. كما جرى تخصيص مبلغ مليون يورو من الاتحاد الأوروبي للسودان من خلال صندوق الثقة الأوروبي لإفريقيا ضمن برنامج تحسين إدارة الهجرة بشكل أفضل الذي يهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية للحكومات في دول القرن الإفريقي على مراقبة حدودها وتحسين إدارة الهجرة .على الرغم من أن الأموال والمساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي يهدف إلى الحد من الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر إلا أنه كان يسهم بشكل غير مباشر في زعزعة الأمن والاستقرار السياسي في السودان. فمن جهة، الأموال والمساعدات المقدمة كانت تستفيد منها حكومة السودان في ذلك الوقت تحت قيادة عمر البشير ذات السجل الذاخر بانتهاكات حقوق الإنسان، إذ كانت المحكمة الجنائية قد وجهت اتهامات إلى الرئيس السوداني السابق عمر البشير وحكومته بارتكاب انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان ومن ذلك التطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، كما كان السودان في ذلك الوقت يشهد ممارسات قمعية من قبل الحكومة السودانية منها الاعتقالات التعسفية والقيود المفروضة على حرية التعبير، ومن جهتها، فقد حولت حكومة السودان إدارة الهجرة غير الشرعية إلى أداة دبلوماسية تستخدمها في الوصول إلى أهدافها، إذ أعادت الحكومة السودانية بشكل فعال توظيف إدارتها للهجرة غير الشرعية وتحويلها إلى أداة دبلوماسية، مستفيدة من التزامها الواضح بمراقبة الحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعية لوضع نفسها شريكًا موثوقًا به في مواجهة التحديات العالمية. وكانت هذه المناورة الإستراتيجية جزءًا من جهد أوسع نطاقًا لتعزيز صورتها الدولية، ولاسيما في وقت كان فيه السودان خاضعًا للتدقيق الدولي بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، ولاسيما في أزمة دارفور، في عهد نظام الرئيس السابق عمر البشير. بالإضافة إلى ذلك رأى السودان في هذا التعاون فرصة للتحرر من العزلة الاقتصادية بسبب العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بهدف إعادة العلاقات مع الأسواق المالية الدولية، وجذب الاستثمار الأجنبي، وتأمين المساعدات الدولية ومن ناحية أخرى، فإن مشاركة الاتحاد الأوروبي في السيطرة على الهجرة غير النظامية تكون مصحوبة بحوافز مادية، مع تقديم مساعدات مالية ودعم

لإدارة الحدود والبنية التحتية بوصفه جزءًا من التعاون. وهذا يُترجَم إلى مصدر دخل مهم للنظام السوداني، الذي كان، في ذلك الوقت، يواجه تحديات اقتصادية حادة بسبب عزلته. وفي هذا السياق، فإن شراكة الاتحاد الأوروبي مع الحكومات التي تتميز بانتهاكات حقوق الإنسان والأنظمة الاستبدادية كحكومة السودان التي تُعَدّ في قائمة الحكومات المنتهكة لحقوق الإنسان وتقديم الدعم المالي واللوجستي- عملت على تمكين هذا النظام القمعي، ومن ثَمّ كان له أثر في الاستقرار السياسي في البلاد، كما أن المعدات والأدوات التي منحها الاتحاد لأغراض تسجيل المهاجرين ومراقبة الحدود تُعَدّ سلاحًا ذا حدين يمكّن الحكومة من استخدام هذه الأدوات لارتكاب المزيد من الانتهاكات والعنف و قمع الأفراد. بالإضافة إلى أن الأموال الممنوحة لحكومات لا تتسم بالشفافية لن تذهب إلى الجهات المقصودة خاصة مع انعدام الشفافية عند الحكومة السودانية والمراقبة من قبل الاتحاد الأوروبي. وهذا يعطي انطباعًا بأن الاتحاد الأوروبي ليس مهتمًّا سوى بتأمين حدوده من المهاجرين غير الشرعيين من دون النظر إلى الأثر الذي قد تتركه هذه السياسات في أمن دول المنطقة واستقرارها.

السياسة الأخرى التي اتبعها الاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية مع السودان هي قيامها بتقديم الدعم للمليشيات والاعتماد عليها في مكافحة الهجرة غير الشرعية. وميليشيا الدعم السريع التي كان يروّج لها على أنها «قوات حرس الحدود» كان قد تمّ تكليفها من قبل حكومة السودان بالعمليات التي تختص بضبط الحدود الجنوبية مع ليبيا ومصر، واستعانت بها في تطبيق الالتزامات مع الاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية من السودان أو عبر السودان، وهي في الأساس تنظيم عسكري غير رسمي، تطور من مليشيا الجنجويد ذات السمعة السئية في دارفور، التي قام بتشكيلها الرئيس المخلوع عمر البشير عام ؛ لتكون تحت إشرافه المباشر بشكل منفصل عن القوات المسلحة السودانية وجهاز المخابرات والأمن الوطني، من أجل القيام بعمليات ضد جماعات في دارفور في غرب السودان، وقد وجّهت إليها المحكمة الجنائية الدولية تهمًا تتعلق بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في الإقليم . كما قامت بقمع المتظاهرين بقوة وحشية خلال الثورة التي شهدتها البلاد في عام ، وفيما عُرِف بمذبحة الخرطوم، حيث قتلت مدنيين خلال اعتصام أمام القيادة العسكرية في الخرطوم في يونيو . وحتى هجومها الأخير على الخرطوم في أبريل وارتكاب العديد من الانتهاكات فيها، وفي بعض مدن السودان الأخرى، وما تزال انتهاكاتها جارية حتى تاريخ هذه الدراسة. وقد شملت خطة العمل التابعة للاتحاد الأوروبي العمل على بناء قدرات السلطات الأمنية في السودان، بما في ذلك قوات الدعم السريع (RSF) التي تؤدّي دورًا

مهمًّا في حماية الحدود السودانية، ومساعدة قوات الحدود السودانية في إنشاء مخيمات ومرافق احتجاز للمهاجرين، وتجهيزها بوسائل تكنولوجية، مثل الكاميرات والماسحات وخوادم إلكترونية لتسجيل اللاجئين، ومن المؤكد أن قوات الدعم السريع قد استفادت من هذا الدعم المالي اللوجستي في ارتكاب المزيد من الانتهاكات، أضف إلى ذلك الثقة والشرعية اللتين اكتسبتهما من الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي، وبذلك يكون الاتحاد الأوروبي قد أسهم بطريقة غير مباشرة في دعم مليشيا مسؤولة عن ارتكاب الفظائع ضد المدنيين، وتهجير السكان، وخلق بيئة من الخوف وعدم الاستقرار وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بالإضافة إلى إسهامها في تكوين دولة المليشيا والتنظيمات المسلحة الموازية للجيوش التي تشكل تهديدًا حقيقيًّا للدولة الوطنية.

وعلى الرغم من نفي الاتحاد الأوروبي عن عدم قيامه بتقديم أي نوع من الدعم بشكل مباشر للمليشيا إلا أن قائد الدعم السريع محمد حمدان دقلو(حميدتي) كان قد صرح في خطاب له بقيامه بمكافحة الهجرة غير الشرعية نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأن قواته قد تكبدت خسائر طالت عربة، وطالب بزيادة الدعم المادي، وأن التمويل الأوروبي لمكافحة الهجرة كان غير كافٍ بناءً على التحديات التي تواجهها السودان، وادّعى حصول خسائر من عناصر قواته في اشتباكات مع تجار البشر، وفقدان بعض السيارات. من جانبه أصدر الاتحاد الأوروبي بيانًا صحفيًّا نفى فيه أن ذهاب أيّ من أمواله لمصلحة الدعم السريع. على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي قد لا يكون قد قام بشكل مباشر بتجديد أسطول الدعم السريع من المركبات الصغيرة ذات الدفع الرباعي التي يزعم أنها فقدتها في مواجهات مع تجار البشر، إلا أن هذه الملبيشيا قد أصبحت لاحقًا أكثر قوة وثباتًا من خلال برامج التدريب والمساعدات اللوجستية التي تلقتها بموجب حزمة المساعدات الأوروبية، حتى إنّها بدأت تتغوّل وتطمح أن تحلّ محلّ الدولة. كما حدث في لبنان والعراق وليبيا وحاليًّا في السودان. وعليه فإن هذه السياسات الأوروبية التي تهدف إلى الحد من الهجرة غير الشرعية قد تترك آثارًا سلبية كبيرة في الاستقرار السياسي في السودان.

*

في ختام هذا البحث نجد أن مشاركة الاتحاد الأوروبي في جهود مكافحة الهجرة غير الشرعية تفرز تداعيات متعددة الأوجه تتطلب انتباهًا وتحليلاً دقيقًا. فعلى الجانب الإيجابي من هذا التعاون نجد أنه أدّى دورًا في تعزيز أمن الحدود وتقليل معدلات الهجرة غير الشرعية، ولكن يبقى التحدي في التعامل مع تلك الجوانب التي تثير المخاوف، كتلك المتعلقة بالانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان، والانتقادات الموجهة للتعاون مع

حكومات تشتبه في انتهاكات حقوق الإنسان، أو مع المليشيات المسلحة، وهذا يشكل تحدّيًا إضافيًّا لضمان عدم تقويض الاستقرار السياسي في المنطقة، وكذلك الاستخدام المحتمل للتكنولوجيا والمعدات المقدمة لرصد الحدود التي قد تؤدّي إلى انتهاك حقوق الإنسان وخصوصية المواطنين.

من هنا، وفي ضوء هذه التعقيدات، من الضروري تحقيق التوازن بين ضرورة الحد من الهجرة غير النظامية، وحماية حقوق الإنسان، والحفاظ على الاستقرار السياسي. وهذا التوازن يدعو إلى زيادة الشفافية والمساءلة في التعاون، وضوابط صارمة على استخدام الموارد المقدمة، والالتزام المستمر برفاهية السكان المتضررين. ومن الضروري أن يضمن الاتحاد الأوروبي أن تسهم جهوده في تحقيق الأهداف المشتركة على نحو مستدام، من دون إلحاق عواقب سلبية عن غير قصد بالمجتمعات المعنية. يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء آليات مراقبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومدونة سلوك واضحة تحكم استخدام الموارد. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون هناك تركيز على تعزيز التعاون مع الدول الإفريقية بشكل عام؛ لمعالجة جذور مشكلة الهجرة غير الشرعية، ويجب أن يكون هناك توجيه نحو تحقيق استدامة الأمن والاقتصاد وتعزيز التنمية في القارة الإفريقية، بحيث تصبح الهجرة غير الشرعية خيارًا أقل جاذبية بالنسبة للأفراد.

ومن خلال تحليل العوامل المقدمة في هذا البحث حول تأثير سياسات الاتحاد الأوروبي بمكافحة الهجرة غير الشرعية في الأمن والاستقرار السياسي في إفريقيا- يمكن استخلاص عدة دروس مهمّة: أولاً، يجب تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول الإفريقية لتبادل المعلومات وتجارب النجاح في التصدي لهذه الظاهرة. ثانيًا، يجب البحث عن حلول مستدامة تشمل دعم التنمية المستدامة وخلق فرص اقتصادية للشباب لتقليل دوافع الهجرة غير الشرعية. ثالثًا، يجب تعزيز التعاون بين الدول الإفريقية والجهات الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية. رابعًا، يجب الالتزام بحقوق الإنسان وضمان عدم انتهاكها في جهود مكافحة الهجرة. خامسًا، يمكن أن تؤدّي حملات التوعية ووسائل الإعلام دورًا مهمًّا في توعية الناس بمخاطر الهجرة غير الشرعية. سادسًا، التعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني يمكن أن يسهم في تحقيق تأثير إيجابي في التصدي للهجرة غير الشرعية.

وفي الختام، فإن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والحكومات في إفريقيا في مكافحة الهجرة غير النظامية يتطلب يقظة مستمرة وسياسات سليمة واعتبارات أخلاقية. ومن خلال هذه التدابير فقط يمكن تحقيق الهدف النبيل المتمثل في الحد من الهجرة غير

النظامية بشكل فعّال دون المساس بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، والاستقرار السياسي، ورفاهية الفئات السكانية الضعيفة. وفي مشهد عالمي دائم التغير يشكل إيجاد هذا التوازن الدقيق ضرورة أخلاقية وعملية على حد سواء.

لاً قلاً لـ قلاً

1. The Global Bılatreral Mıgratıon Database (GBMD)
2. اتجاهات الهجرة الإفريقية التي يجب مراقبتها في - 2022
3. - مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-african-migration-trends-to-watch-in-2022/ 21 2022 يناير
4. Frantz Fanon. The Wretched of the Earth. Grove Press, 1961.
5. African Development Bank. (2020)
6. Prof Stephen Castles (2007) Twenty-First-Century Migration as a Challenge to Sociology, Journal of Ethnic and Migration Studies, 33:3, 351-371, DOI: 10.1080/13691830701234491
7. Sandra Lavenex (2016) Multilevelling EU external governance: the role of international organizations in the diffusion of EU migration policies, Journal of Ethnic and Migration Studies, 42:4, 554-570, DOI: 10.1080/1369183X.2015.1102047
8. Christian Dustmann, Albrecht Glitz, Thorsten Vogel,Employment, wages, and the economic cycle: Differences between immigrants and natives,European Economic Review,Volume 54, Issue 1,2010,Pages 1-17,ISSN 0014-2921, https://doi.org/10.1016/j.euroecorev.2009.04.004. (https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0014292109000580)
9. Crawley, H, McMahon, S, Jones, K, Duvell, F & Sigona, N 2016, Destination Europe?: Understanding the dynamics and drivers of Mediterranean migration in 2015. Centre for Trust, Peace and Social Relations, Coventry University, Coventry http://www.medmig.info/research-brief-destination-europe/
10. صايش عبد الملك. «التعاون الأورو- مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية» رسالة ماجستير، جامعة راجي مختار- عنابة، 2006 / 2007
11. [redacted]

12. Seiffarth, Oliver. “The development of the European border surveillance system (EUROSUR).” A threat against Europe? Security, migration and integration (2011): 133-152.
13. Graziani, Francesca. “The European Union External Action on Migration and Asylum: The 2016 Migration Partnership Framework and its outcomes.” Res. & Sci. Today 13 (2017): 30.
14. المرجع السابق
15. Bevilacqua, Giorgia. “Exploring the ambiguity of Operation Sophia between military and search and rescue activities.” The Future of the Law of the Sea: Bridging Gaps Between National, Individual and Common Interests (2017): 165-189.p.165
16. Ibid, p.167
17. Roberts, Peter. “The militarisation of migration: From Triton to Sofia: Assessing the credibility of the EU’s naval interventions against migrant smuggling in the mediterranean.” Militarised responses to transnational organised crime: The war on crime (2018): 217-233.
18. IOM Global Migration Data Analysis Centre /https://missingmigrants.iom.int/mortality-rates
19. European Ombudsman,2021- https://www.ombudsman.europa.eu/en/home
20. Carrera, Sergio. “Whose Pact? The Cognitive Dimensions of the EU Pact on Migration and Asylum.” The EU Pact on Migration and Asylum in light of the United Nations Global Compact on Refugees 1 (2021).
21. BBC News https://www.bbc.com/news/world-europe-11139345
22. Ferstman, Carla. “Human rights due diligence policies applied to extraterritorial cooperation to prevent “irregular” migration: european union and united kingdom support to Libya.” German Law Journal 21.3 (2020): 459-486.
23. (Human Rights Watch, 2020)- –https://www.hrw.org/ar/world-report/country-chapters/libya
24. [redacted]
25. yşen Üstübici (2016) Political Activism Between Journey and Settlement: Irregular Migrant Mobilisation in Morocco, Geopolitics, 21:2, 303-324, DOI: 10.1080/14650045.2015.1104302
26. Molenaar, Fransje. “Irregular migration and human smuggling networks in Niger.” Clingendael CRU Reports, February (2017).

27. Raineri, Luca. "Human smuggling across Niger: state-sponsored protection rackets and contradictory security imperatives." The Journal of Modern African Studies 56.1 (2018): 63-86.

28. Bøås, Morten. "EU migration management in the Sahel: unintended consequences on the ground in Niger?." Third World Quarterly 42.1 (2021): 52-67.

29. Cassarino, Jean-Pierre. "The co-operation on readmission and enforced return in the African-European context." (2009): 50-72.

30. Andrijasevic, Rutvica. "DEPORTED: The Right to Asylum at EU's External Border of Italy and Libya 1." International Migration 48.1 (2010): 148-174.

31. تقرير الهجرة في العالم 2020- المنظمة الدولية للهجرةIOM-www.iom.int/wmr

32. شادي إبراهيم. «الهجرة السرية الإفريقية بين الحقائق والسياسات الأوروبية.» مركز الجزيرة للدراسات, 12 سبتمبر 2023

33. Baldo, Suliman. "Border Control from Hell." How the EU's migration partnership legitimizes Sudan's" militia state (2017).

34. Ibid ,P.10

35. Ibid ,P.20

36. [redacted]

37. Baldo, Suliman. "Border Control from Hell." How the EU's migration partnership legitimizes Sudan's" militia state (2017).P.3

38. De Waal, Alex, and Gregory H. Stanton. "Should President Omar al-Bashir of Sudan be charged and arrested by the International Criminal Court? An exchange of views." Genocide Studies and Prevention 4.3 (2009): 329-353.

39. Baldo, Suliman. "Border Control from Hell." How the EU's migration partnership legitimizes Sudan's" militia state (2017)P.2

40. An official website of the European Union- https://www.eeas.europa.eu/delegations/sudan/mythbusting-what-eu-really-does-sudan_en

41. Al-Sammani Awadallah, "Hamidti Calls for Lifting Sanctions to Boost its Capabilities for